المنتدى الإسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠٢١/٥/٤ الموافق ٢٢ رمضان ١٤٤٢هـ العدد ٤٨٩ السنة التاسعة عشرة

المنتدى الإسرائيلي

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

وضع الحواجز العسكرية في القدس: محاولات إسرائيلية مستمرة لتغيير «الستاتوس كو»!

صفحة (٢)

خطتان إسرائيليتان «فجائيّتان» للطاقة البديلة.. لماذا تصفهما جهات مختصة وناشطة بأنهما «مهزلة مُحرجة»؟

صفحة (٤)

تركيبة الكنيست الجديد: خيارات مُفككة. (أف ب)

أي حكومة إسرائيلية قد تُشكّل ستكون مؤقتة وخيار الانتخابات الخامسة ما زال قوياً!

كتب برهوم جرايسي:

تنتهي في منتصف ليلة الثلاثاء/ الأربعاء من هذا الأسبوع، فترة التكليف الأولى التي حصل عليها بنيامين نتنياهو لتشكيل الحكومة، ومن المفترض أن يقرر اليوم الاثنين، أو صباح غد الثلاثاء، ما إذا سيطلب من الرئيس الإسرائيلي تمديدا لأسبوعين. في المقابل، فإن كل المحاولات لتشكيل حكومة بديلة ليست برئاسة نتنياهو، تصطدم بعقبات، بين كتل هي أصلا متناحرة وليست منسجمة.

وعلى الصعيد الاقتصادي، أظهر تقرير دولي أن عام الكورونا زاد من كلفة المعيشة في إسرائيل لتكون من الأكثر غلاء، مقارنة مع معدل المداخيل والقوة الشرائية.

وبموجب قانون الحكومة الإسرائيلية، فإن من يحصل على التكليف أولا لتشكيل الحكومة يكون أمامه ٤ أسابيع لتشكيلها، وعرضها على الرئيس، ومن ثم على الكنيست، لتحصل على الثقة. ويكون من حق المكلف أن يطلب من الرئيس تمديدا لأسبوعين، ولكن هذا الطلب يجب أن يكون مرفقا بعرض اتفاقيات جزئية، لتشكيل الحكومة، ومن ثم يقرر الرئيس ما إذا سيقبل بالطلب أم لا، وعادة تجاوب كل الرؤساء مع طلبات التمديد.

إلا أن نتنياهو، الذي يقول مقربوه إنه سيقرر بشأن طلب التمديد، حتى مساء الاثنين أو صباح الثلاثاء، ليس بحوزته بعد أي اتفاقيات موقعة؛ لأن اتفاقيات كهذه ستشمل بطبيعة الحال توزيعة حقائب وزارية، ومن الصعب عليه ضمان حقائب منذ الآن للكتل المتحالفة معه فوريا، كتلتا المتدينين المتزمتين: شاس ويهدوت هتوراة، وكتلة «الصهيونية الدينية»، التي ستكون مسألة منحها حقائب ووظائف برلمانية مسألة شائكة، في حال نجح نتنياهو باختراق الكتل الرافضة لاستمرار حكمه؛ لأنه ستكون معارضة لتولي ممثلي حركة «قوة يهودية» المنبثقة عن حركة «كاخ» الإرهابية المحظورة، حقائب وزارية أو مناصب برلمانية ذات شأن.

وفي حال قرر نتنياهو عدم طلب التمديد، فإن التكليف سيعود للرئيس الذي سيكون أمامه ثلاثة خيارات ليقرر: أولا أن يحوّل التكليف فورا لمن حصل على دعم أكثر من بين النواب، بعد نتنياهو، وفي هذه الحالة، سيكون رئيس حزب «يوجد مستقبل» يائير لبيد. أو أن يجري مشاورات جديدة مع الكتل البرلمانية. والخيار الثالث، أن يحوّل صلاحية التكليف إلى الكنيست، الذي سيكون عليه أن يقرر في غضون ثلاثة أسابيع من هو المكلّف، وإلا يتم حل الكنيست تلقائيا، وهذا حصل مرّة واحدة في تاريخ السياسة الإسرائيلية، بعد انتخابات نيسان ٢٠١٩.

إلا أن هوية الشخص الذي سيحصل على التكليف بعد نتنياهو، ما زال موضع جدل بين أقطاب الكتل المعارضة لاستمرار حكم نتنياهو، إذ يطالب رئيس «يوجد مستقبل» يائير لبيد بأن يحصل هو على التكليف، وسيكون على استعداد لتشكيل حكومة رئاستها تناوبية، يكون فيها الأول رئيس حزب «يمينا» نفتالي بينيت.

إلا أن بينيت يطالب بأن يكون هو المكلف، ولكن هذا يحتاج الى أن يحصل على تكليف من عدد من الكتل. وحسب التقارير، فإن لبيد يتخوف من تكليف بينيت، كي لا يستغل التكليف ليبرم اتفاقية ائتلاف مع بنيامين نتنياهو والليكود.

وحسب المشهد الحاصل، فإن فرص تقدم نتنياهو في تشكيل الحكومة تبدو صعبة للغاية، وحتى أن هناك من يصف الحالة بأن الاحتمالات فيها معدومة. ورغم هذا فإن المقربين من نتنياهو يقولون إن عرض نتنياهو لرئيس حزب «أزرق أبيض» بيني غانتس، ليتولى رئاسة الحكومة في أول عامين ما زال قائما، في حين أن مقربي غانتس قالوا لوسائل إعلام إن الأخير أغلق الباب كليا في وجه نتنياهو، وهو ليس معنيا بأن يكون شريكا له في الحكومة.

في المقابل، فإن محاولات تشكيل حكومة بديلة لحكومة الليكود برئاسة نتنياهو، تتعثر، وكما يبدو فهي ستصطدم بعقبات ليست سهلة، على ضوء أن الكتل المشاركة افتراضيا في حكومة كهذه، بينها تناقضات جوهرية على الصعيد الاجتماعي أساسا، وشكل التعامل مع جهاز الحكم، ولحد ما خلافات على المستوى السياسي وفي الموقف من القضية الفلسطينية.

ورغم هذه الخلافات، فإن ما يظهر على السطح هي خلافات حول توزيع الحقائب، ولكنها ليست مجرد سباق على نيل حقائب ذات شأن، فمن وراء بعض الحقائب هناك أهداف سياسية ورؤى فكرية.

وأبرز هذه الخلافات هو موقف نفتالي بينيت، ومعه رئيس حزب «أمل جديد لإسرائيل» جدعون ساعر، اللذين يريدان أن يكون برنامج الحكومة فيه ليونة، بشكل يسمح لكتلتي الحريديم، شاس ويهدوت هتوراة، بالانضمام للحكومة فعليا، أو من خلال عدم المعارضة، مثل الامتناع. وهذا يتطلب عدم تشديد قانون التجنيد العسكري الإلزامي لشبان الحريديم، وعدم المس بالميزانيات الضخمة التي تحصل عليها مؤسسات الحريديم التعليمية والدينية، والمخصصات الاجتماعية التي يحصل عليها عشرات آلاف الرجال الحريديم، الذين يدرسون في معاهد دينية.

وهذا الأمر يعارضه بشدة رئيس حزب «إسرائيل بيتنا»، أفيغدور ليبرمان، وأيضا حزب ميرتس، وإلى حد ما حزب العمل.

كذلك سيكون خلاف بين الأحزاب حول ثلاث حقائب جدية، وخاصة حقيبتي التعليم والعدل، بين حزب «يمينا» المحسوب أيضا على التيار الديني الصهيوني، وبين حزبي ميرتس والعمل العلمانيين. والحقيبة الثالثة، ستكون حقيبة الدفاع التي يريدها بيني غانتس وجدعون ساعر.

من النقاط التي من المفترض أن تكون صدامية في برنامج حكومة مفترضة كهذه، شكل التعامل مع الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة، إذ إن أحزاب اليمين الاستيطاني في هذا الفريق «يمينا» و«أمل جديد» و«إسرائيل بيتنا»، ستكون معنية بإبراز توسيع الاستيطان، في حين أن بندا كهذا قد يكون إشكاليا لحزب ميرتس، ولربما الى حد ما لحزب العمل أيضا.

في كل الأحوال، فإن كل فريق من الاثنين، يتحدث عن حكومة مؤقتة، ولن تعمّر لفترة ولاية قانونية من أربع سنوات. لأنه بحسب ما يظهر فإن كل حكومة ستقوم، إن كانت برئاسة نتنياهو، أو برئاسة أحد «خصومه المفترضين»، ستكون حبلى بالأزمات منذ الساعة الأولى لعملها.

وأمام هذا المشهد، فإن خيار الانتخابات الخامسة ما زال قويا، ولربما بنسبة ٥٠٪، وهناك من يرى النسبة أعلى. وحتى نهاية شهر أيار الجاري، أو مطلع حزيران المقبل، حتى انتهاء فترات التكليف كلها، تبقى كل الاحتمالات واردة، بما في ذلك مفاجآت ليست ظاهرة للعيان حاليا.

ارتفاع كلفة المعيشة مع استفحال الغلاء

تبين من تقرير صندوق النقد الدولي، الذي نشر في الأسبوع الماضي، أن إسرائيل تحل في المرتبة الـ ١٩ من حيث معدّل الناتج العام بالنسبة للفرد في إسرائيل، كحساب مجرّد، وأن حصة الفرد من الناتج بلغت في العام الماضي ٤٣٦٨٩ دولارا. إلا أنه في حساب آخر، وحينما يتم احتساب معدل الناتج مع القوة الشرائية، فإن إسرائيل تهبط إلى المرتبة الـ ٣٥ عالميا، من أصل ١٩٤ دولة يتم فيها احتساب الناتج للفرد، ويصبح ٤٠٥٤٧ دولارا للفرد.

وتقول البروفسوره كارنيت فلوغ، محافظة بنك إسرائيل السابقة، في حديث لصحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية الإسرائيلية، إن الاقتصاد الإسرائيلي أدار الأزمة بالفعل بشكل جيد نسبيا مقارنة بالدول الأخرى. فقد كان الانكماش الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، منخفضين نسبيا، وأيضا بسبب تركيبة الاقتصاد، واتساع حصة التقنية العالية (الهايتيك)، التي تتمتع بطفرة في الطلب. وحسب فلوغ، بما أن صناعة السياحة في إسرائيل صغيرة نسبيا، ومقارنة بحجم الاقتصاد الكلي، فإن تأثير تراجع السياحة بشكل حاد على إجمالي النشاط الاقتصادي كان محدودا. لكن فلوغ تضيف قائلة إنه «مع مرور الوقت، فإن النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مشابه تماما لمتوسط البلدان المتقدمة الأخرى مقارنة بنمو الناتج المحلي الإجمالي».

وتربط فلوغ بين التقدم الفوري، والنمو المعتدل نسبيا في إنتاجية العمل، بحسب وصفها. وقالت: «تم تحديد العوامل الرئيسية من قبل بنك إسرائيل؛ رأس المال البشري، ومستوى التعليم ومهارات السكان، والبنية التحتية الضعيفة، والتنظيم غير الفعال الذي يثقل كاهل قطاع الأعمال. هذه العوامل لم تختف. حقيقة أنه لا توجد خطة استراتيجية تعالج هذه العوامل الثلاثة، ولهذا فهي تستمر في خفض إمكانيات نمو الاقتصاد الإسرائيلي بنسب أعلى. وبمرور الوقت، فإن تأثير هذه العوامل سيكون أشد مستقبلا».

ويقول البروفسور ليو ليدرمان، كبير المستشارين الاقتصاديين في بنك هبوعليم، لصحيفة «ذي ماركر»، إن «عدم اليقين الذي يكتنف سياسة الحكومة لا يسمح بإحراز تقدم، ولا يوجد استثمار في البنية التحتية، وكلنا عالقون في الاختناقات المرورية». و«إسرائيل في طليعة الدول من حيث وتيرة تغيير الحكومات، ومن الصعب أن نرى كيف ستجري إصلاحات ومعالجة المشاكل الأساسية مثل غلاء المعيشة. في رأيي، هذا لن يتغير، فأمامنا سنوات عديدة من عدم الاستقرار. وهذا سينعكس على كل محركات النمو والتطور».

وحسب ليدرمان، فإن الجمهور يتقبل هذه الحالة مضطرا، فالجمهور منصاع ويسدد ديونه والتزاماته، مثل قروض الإسكان، حتى في فترة الأزمات. وهذا ليس أمرا مفروغا منه في الكثير من دول العالم الأخرى، فالجمهور لا يطرح قضية غلاء المعيشة، ولا يتخذها مبررا كي لا يسدد التزاماته.

وتقول «ذي ماركر» في تقريرها إن الفجوة الكبيرة بين حصة الفرد من الناتج بحساب مجرد، وحصة الفرد من الناتج على أساس القوة الشرائية، نابعة من غلاء المعيشة في إسرائيل، بحسب ما يؤكده خبراء الاقتصاد، ومن بينهم فلوغ وليدرمان.

ويقول ليدرمان «لست متفاجئا بهذه النتائج. الحسابات حساسة لسعر الصرف. في السنوات التي ترتفع فيها قيمة الشيكل، تصبح المعيشة في إسرائيل أكثر تكلفة. على المستوى الكلي، ليس هناك شك في حقيقة أن إسرائيل ذات غلاء معيشي كبير بالمقارنات الدولية».

إلا أن ليدرمان يعتقد أن هناك أيضا أسبابا إيجابية لهذا الوضع، ويقول: «انتهى بنا المطاف العام الماضي بفائض قدره ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الحساب الجاري. لدينا فائض تصديري رائع في عام كورونا». ويضيف: «هناك تدفق استثمارات مالية، وليس تدفقات مضاربة تسعى إلى معدلات فائدة أعلى، بل هي استثمارات متوسطة وطويلة الأجل».

وتعتقد وزارة المالية أن ارتفاع قيمة الشيكل أمام الدولار وسائر العملات الأجنبية في العام ونصف العام الأخيرين، ساهم في رفع معدل الفرد من الناتج بالقيمة الدولارية، ولكن ليس هذا وحده، بل أيضا النشاط الاقتصادي المتزايد في قطاع التقنية العالية، وبتقدير وزارة المالية أن الطلب على التكنولوجيا سيستمر في السنوات القادمة وسيستمر في تغذية الاقتصاد. وتسأل الصحيفة، «لكن هل من الممكن البناء عليها على المدى الطويل؟».

الفجوات الاجتماعية

تقول «ذي ماركر» إنه من الصعب تجاهل حقيقة أن معجزة التكنولوجيا لا يتشاركها عامة الناس. فأولئك الذين يستمتعون بها هم عدد قليل من الجمهور. وأدت أزمة كورونا إلى تفاقم الفجوات الاقتصادية، ليس فقط في الولايات المتحدة والعالم، ففي إسرائيل تضرر اقتصاديا بدرجة أكبر ذوو المهارات المتدنية والأقل تعليما والأمان الوظيفي المنخفض، كما تظهر البيانات التي جمعتها وزارة المالية. وكانت الطبقة الوسطى وما فوقها من شرائح ميسورة أقل تأثرا، أو حتى أنها لم تتأثر على الإطلاق. وهذه قضية مهمة أخرى لإمكانيات النمو على المدى الطويل. وإحدى الإحصائيات التي تشير بشكل متناقض تقريبا، كانت الفجوات في الزيادة في متوسط الأجور خلال العام ٢٠٢٠. وهذا ليس رقما إيجابيا، وناجم بالأساس عن استبعاد أصحاب الأجور المنخفضة من سوق العمل.

وتقول فلوغ إن «أحد أكبر المخاطر هو أن تبقى إسرائيل مع معدل بطالة مرتفع»، مشيرة إلى أنه على عكس مؤشرات النمو في مجال التوظيف، تعرضت إسرائيل لضربة قاسية في الأزمة، و«فقط لأننا مررنا بالأزمة مع ضرر ضئيل نسبيا لنمو الاقتصاد، لا يعني أن ضائقة وندوب الاقتصاد ستكون أيضا أقل».

كلمة في البداية

ما هي أبرز سمات العنصرية الإسرائيلية؟

بقلم: أنطوان شلحت

سجلت الأيام الأخيرة صعوداً في نشاط الحركات الإسرائيلية اليمينية المتطرفة لتغيير "الوضع القائم" في القدس المحتلة مستمدة التشجيع من نشاط القوات الأمنية ضد أهالي المدينة. وتسبّب هذا الصعود، من ضمن أمور أخرى، بإعادة نشاط منظمة "لاهافا" إلى صدارة العناوين بالتوازي مع استعادة أجندتها المخصوصة، التي نتوقف عندها في هذا العدد من المشهد الإسرائيلي بجانب التوقف عند معاني ودلالات ما يعرف بـ"الوضع القائم" فيما يتعلق بالقدس، وعند جوهر ما تسعى إسرائيل إليه من وراء نيتها تغييره.

وبقدر ما إن هذا "الصعود" يُعتبر مرتبطاً بالتحولات التي خضعت لها إسرائيل في الأعوام الأخيرة، ولا سيما خلال أعوام عهد بنيامين نتنياهو في رئاسة الحكومة الإسرائيلية منذ أكثر من عقد، بقدر ما إنه يتغذى من حقيقة أن العنصرية في إسرائيل بنيوية.

وسبق لنا أن لاحظنا، مرات كثيرة، أن مسألة التشديد على السمة البنيوية للعنصرية الإسرائيلية تُشكّل قاسماً مشتركاً لجلّ المبادرات المتعدّدة التي ترمي إلى مواجهتها.

وللتمثيل على تلك السمة كان الأديب الإسرائيلي سامي ميخائيل، رئيس "جمعية حقوق المواطن"، قد توقف في أحد الكتب الصادرة عن الجمعية عند سيرورتي التطوّر في ما يتعلق بقضية العنصرية واللتين شهدتهما الولايات المتحدة وإسرائيل بصفتهما دولتين كانت فيهما منذ تأسيسهما عنصرية وفجوات اجتماعية عميقة، وقارن فيما بينهما. وخلال هذه المقارنة نوّه إلى أنه فيما يخصّ قيمة المساواة، لا تزال في إسرائيل نزعة متأصلة نحو التمسّك بالنظرية التي ترى أن "الغير" أدنى. وقد شمل ضمن هذا "الغير" كل من هو "غير يهودي" و"غير أشكنازي".

وقبل ثمانية أعوام كتبت عالمة الاجتماع الإسرائيلية إيفا إيلوز مقالة مطوّلة حلّلت فيها أسباب تحوّل إسرائيل إلى دولة عدوانية وعنصرية، وخلصت إلى استنتاج فحواه أن العنصرية باتت بنيوية. وقد استهلتها بالإشارة إلى أن ٨٠٠ ألف شخص شاركوا، في تشرين الأول ٢٠١٣، في مراسم دفن الحاخام عوفاديا يوسف (الزعيم الروحي لحزب شاس الحريدي والحاخام السفارادي الأكبر السابق لإسرائيل) وأثنى الساسة من كل الأحزاب والكتل البرلمانية عليه. وقالت إنه في العام ٢٠١٠، عندما كان يوسف لا يزال كما هو على مرّ أعوام طويلة، أي ماكينة سياسية فائقة القوة وذات تأثير واسع في السياسة والمجتمع في إسرائيل، تحدث في إحدى عظاته الأسبوعية عن العمل الذي يؤديه يهود وأغيار في يوم السبت، فقال: "لم يولد الأغيار إلا لخدمتنا، وتلبية حاجاتنا. وإذا لم يكن كذلك، فلا مكان لهم في العالم. (إنهم موجودون) فقط من أجل خدمة شعب إسرائيل". وحتى تكون النقطة واضحة أكثر، أضاف يوسف: "لماذا ينبغي للأغيار أن يعيشوا؟ إنهم سيعملون، سيحرثون، سيزرعون وسيحصدون. ونحن نجلس كأفنديين ونأكل".

وتابعت إيلوز أن ملاحظات يوسف هذه يتبناها حاخامون كثر وجمهور كبير من أنصار شاس وقطاعات أخرى في المجتمع الإسرائيلي، من شرقيين وأشكناز. وعدا عن الملاحظات ذاتها يجدر التوقف عند قراءة الإعجاب بيوسف وأفكاره، ومقارنته بأي بريطاني أو فرنسي أو عربي يطلق مثل هذا الكلام على اليهود وكيف كان سيثير الاشمئزاز، ولكن هذا الرجل الذي أطلق الكثير من الأوصاف المثيرة ضد غير اليهود نال الجوائز والثناء والقبول الصامت أو اللامبالاة من جانب المجتمع الإسرائيلي واليهود في العالم.

وحاججت إيلوز الذين يبررون العنصرية الإسرائيلية بالقول إن العرب أو الأتراك يتعرضون أيضا إلى التمييز في فرنسا أو ألمانيا، وإن إسرائيل ليست أسوأ من مثل تلك الدول، وقالت: إن العنصرية التي مصدرها السكان تختلف عن العنصرية التي مصدرها قوانين الدولة (أي البنيوية). وأكدت أنه عندما يرسخ مثل هذا التناسب يسهل تسويغ العنصرية. لكن ما يتعيّن الانتباه له هو أنه بعد مأسسة العنصرية والمصادقة عليها من جانب الكيان الأقوى - الدولة- فإن القيم العامة ضد العنصرية تضعف كثيراً. وبرأيها، بينما تبدو معارضة العنصرية وحماية حقوق الإنسان في إسرائيل كما لو أنها "مواقف يسارية متطرفة"، فإنها في الدول الليبرالية مجرد قيم أساسية مشتركة لليسار واليمين على حدّ سواء.

ويعتقد سامي ميخائيل أن التصريحات التنميطية التي يُطلقها مصممو الرأي العام ذات تأثير كبير في تجذير العنصرية في إسرائيل، وأنه ليس المروّج للعنصرية فقط مسؤول عن زرع بذور الفتنة، وإنما يشاركه في المسؤولية أولئك الذين يُنكرون وجود جريمة العنصرية.

قبل ميخائيل وإيلوز، اللذين نستعيدهما هنا كنموذجين من نماذج كثيرة غيرهما، ندّد البروفسور شلومو ساند، أستاذ التاريخ المعاصر في جامعة تل أبيب، في كتابه "كيف لم أعد يهودياً؟" (صدرت ترجمته العربية عن منشورات "مركز مدار") بعنصرية إسرائيل اليهودية مؤكداً أنه واع جيداً لحقيقة كونه يعيش في واحد من أكثر المجتمعات عنصرية القائمة في العالم الغربي، الذي تتباهى إسرائيل بالانتساب إليه. ورأى ساند أن العنصرية موجودة في كل مكان من العالم تقريباً، لكنها في إسرائيل غدت بنيوية بروح القوانين التي جرى ويجري سنّها، ونظراً إلى كونها تُدرّس في جهاز التربية والتعليم، ومنتشرة في وسائل الإعلام. ووفقاً قراءته، فالأمر المروّع أكثر من أي شيء أن العنصريين في إسرائيل لا يعرفون أنهم كذلك، ولا يشعرون أبداً بوجوب الاعتذار.

«هبة الحواجز».. المقدسيون يُفشلون فرض وقائع ميدانية جديدة. (إب.أ)

وضع الحواجز العسكرية في القدس: محاولات إسرائيلية مستمرة لتغيير «الستاتوس كو»!

كتب وليد حباس:

مع بداية شهر رمضان في العام ٢٠٢١، تطورت الأحداث بشكل متسارع داخل القدس، وبالتحديد في محيط باب العامود. فقد تزامن قيام الشرطة الإسرائيلية بنصب حواجز حديدية في مدرج بيت العامود، مع إعلان جماعات إسرائيلية يمينية متطرفة تسيير مظاهرات داخل أحياء القدس العربية ترفع خلالها شعار «الموت للعرب». وخلال عدة أيام، استقطبت المواجهات ما بين المقدسيين من جهة وقوات الاحتلال وجماعات المستوطنين من جهة ثانية، أنظار العالم قبل أن تتراجع الشرطة الإسرائيلية عن نصب الحواجز، الأمر الذي شكل نهاية لما سمّي بهبة الحواجز.

لم يكن تصرف الشرطة الإسرائيلية في وضع الحواجز اعتباطيا، تماما كما لم يكن وضعها للبوابات الإلكترونية في صيف ٢٠١٧ كذلك. بل إن هناك محاولات إسرائيلية مستمرة لوضع نهاية لما يسمى «الستاتوس كو»، أو الوضع القائم، والذي تعتبره إسرائيل من مفردات الماضي التي يجب محوها من قاموس «أورشاليم الجديدة». من جهة، ترى إسرائيل نفسها مكبلة بتفاهمات «الستاتوس كو» والتي لم يعد لها مبرر. ومن جهة ثانية، تصطدم التغييرات البطيئة والزاحفة للمشهد المقدسي، بهبات مقدسية في الشوارع، وأحيانا بصدامات دبلوماسية مع الأردن أو مع المجتمع الدولي.

يعود «الستاتوس كو» المتعلق بالقدس إلى العام ١٩٦٧ بعد انتهاء حرب حزيران. ضمت إسرائيل القدس الشرقية إلى سيادتها، وفرضت عليها القانون الإسرائيلي في ٢٨ حزيران ١٩٦٧. وقد أثار قرار الضم ردود فعل دولية واسعة، الأمر الذي دفع إسرائيل إلى منح الأماكن الدينية، خاصة المسجد الأقصى، مكانة خاصة من حيث إدارتها. فقد أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية، ليفي أشكول، بأن إدارة المسجد الأقصى ستظل على ما كانت عليه قبل الضم، بحيث يستمر عمل موظفي الأوقاف الفلسطينيين التابعين للحكومة الأردنية. ومنذ ذلك الوقت، ظهر مفهوم «الستاتوس كو» الذي يعني صيغة توافقية تسمح بوجود منظومة فلسطينية- أردنية تشرف على إدارة المسجد في ظل سيادة إسرائيلية، بحيث أن هذه الصيغة أفرزت ما يمكن تسميته «أسلوب عمل مشترك». بيد أن «الستاتوس كو» ليس اتفاقا مكتوبا، وإنما مجرد تفاهمات متبادلة، تستمد نفوذها من ضرورتها: بالنسبة للأردن فإنها تمنع إسرائيل من التصرف بجدية في المسجد الأقصى، وبالنسبة لإسرائيل فإنها تمنع ولادة احتجاجات عارمة في مسائل حساسة مثل الدين وأماكن العبادة. [١]

بالنسبة لإسرائيل، وضع «الستاتوس كو» قيودا على قدرة إسرائيل في فرض كامل سيادتها على القدس، والشروع بالتخطيط والبناء وإحداث تغييرات استراتيجية. مع أن «الستاتوس كو»، كصيغة تفاهم غير مكتوبة، كان يقصد به المسجد الأقصى تحديدا، إلا أن الفلسطينيين تعاملوا معه مرارا على أنه يشمل كل أحياء البلدة القديمة ومحيطها، على الأقل. ويمكن القول بأن هذه الصيغة ظلت ناجحة حتى العام ١٩٩٦، عندما انكشفت الأنفاق التي حفرتها إسرائيل تحت البلدة القديمة، وخاصة تحت ساحات المسجد الأقصى. منذ ذلك الوقت، تقوم إسرائيل، بشكل زاحف وتدريجي، بخلخلة «الستاتوس كو» وفرض سياسات جديدة داخل البلدة القديمة بشكل عام، وأماكن العبادة بشكل خاص.

فمثلا، في خلفية قبول إسرائيل بوضعية «الستاتوس كو»، كانت الحكومة الإسرائيلية قد طلبت من الحاكم العسكري الإسرائيلي بعد حرب حزيران الامتناع عن أي ترتيبات تتعلق بالأماكن الدينية، وطلبت أيضا من الشرطة والجيش أنه «في حال حاول اليهود الدخول إلى المسجد الأقصى، يجب اقتيادهم من قبل قوات الأمن إلى حائط المبكى (البراق)»؛ [٢] بيد أن هذه الصيغة الفضفاضة لم تعن «منع» اليهود من الدخول.

فبعد أن اقتحم أريئيل شارون، بصحبة ٣٠٠٠ جندي إسرائيلي، باحات الأقصى العام ٢٠٠٠، صارت اقتحامات المستوطنين جزءاً من المشهد العام الذي يتم فرضه تدريجيا، والذي في العديد من المرات كان مصحوبا بمواجهات مع الشبان المقدسيين. في السنوات الأخيرة، هناك تنام غير مسبوق في قدرة الجماعات الصهيونية الدينية، والجمعيات الاستيطانية، في التأثير على جدول أعمال الحكومة الإسرائيلية وتجنيد المئات من عناصر الأمن لحماية الاقتحامات المتكررة للأقصى.

في العام ٢٠١٤، اجتمع الملك عبد الله الثاني بنيامين نتنياهو في الأردن، وتم الاتفاق على منع دخول كل أعضاء الكنيست والوزراء والمسؤولين الإسرائيليين إلى المسجد الأقصى. لكن هذا الاتفاق، الذي كان عبارة عن تفاهم شفوي جديد، لم يشمل على ما يبدو المستوطنين الراغبين بأداة الصلوات والتراتيل داخل باحات المسجد الأقصى. بعد عامين، وبالتحديد في تشرين الثاني ٢٠١٦، أقيم مؤتمر إسرائيلي بهدف تغيير «الستاتوس كو» في القدس، واشترك فيه عدة وزراء يمينيين وممثلون عن جمعيات استيطانية. وهذا المؤتمر يحمل اسم «مؤتمر مريدي صهيون»، وينعقد بشكل سنوي في ذكرى زيارة الحاخام موسى بن ميمون (الرامبام) إلى جبل الهيكل. في المؤتمر، قال رافائيل موريس، مؤسس حركة «لنرجع إلى الجبل» (المقصود جبل الهيكل، أي المسجد الأقصى): «عندما نقول ان الأقصى لنا، فهو لنا ولا يوجد بداخله أي مكان للآخرين... وبالتالي سنقوم بالاحتلال، سنحتل ليس فقط المسجد الأقصى، وانما أيضا الأردن وسورية ونقيم دولة يهودية حقيقية على أرض إسرائيل الكاملة». [٣] وقد أعلن المؤتمرون أن أعداد المستوطنين الذين يقتحمون الأقصى سنويا في ازدياد «مريح» إذ وصل في العام ٢٠١٦ إلى ١٤ ألفا.

يترافق هذا التغيير الملموس على «الستاتوس كو»، مع تضييقات أخرى تطال بروتوكولات الدخول إلى باحة المسجد الأقصى، كما حصل في هبة البوابات الإلكترونية العام ٢٠١٧، بالإضافة إلى تثبيت ثكنات عسكرية مصغرة في المنطقة القائمة ما بين باب العامود وباب الساهرة، والآن محاولة وضع حواجز في ساحة باب العامود.

يجب أن توضع كل هذه التغييرات التدريجية، سواء نجح بعضها أم تم إفشال بعضها الآخر بفضل الهبات المقدسية، في سياق تحول إسرائيل إلى مجتمع أكثر يمينية. عندما تم تأسيس «الستاتوس كو»، في العام ١٩٦٧، كانت الحكومة الإسرائيلية، ونخب الجيش، في معظمهم أشكناز علمانيين لا يهددون عروبة الأماكن المقدسة، لكنهم يريدون السيطرة عليها. فمثلا، اعتبر موشيه ديان أن المسجد الأقصى هو موقع تاريخي يجب المحافظة عليه، وليس موقعا دينيا لليهود حق في الدخول إليه. [٤] في المقابل، أدى تنامي دور الصهيونية الدينية، والجمعيات الاستيطانية الدينية، إلى تغيير هذا الخطاب العلماني وفرض صيغ جديدة تضع المسجد الأقصى في صلب الاهتمام الاستيطاني من خلال تجيير خطابات توراتية. وفي هذا السياق، يمكن فهم زيارة بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير إلى منطقة باب العامود خلال شهر رمضان تحضيرا لمسيرات يقودها اليمين الديني المتطرف.

هوامش:

1. إسحق رايتر، «الستاتوس كو» يتغير: الصراع على السيطرة على المسجد الأقصى (القدس: معهد القدس لأبحاث إسرائيل، 2016).
2. المصدر نفسه.
3. نير حسون، «وزراء ورئيس الكنيست في مؤتمر لتغيير 'الستاتوس كو' في جبل الهيكل: إنه يغبن الشعب اليهودي»، هآرتس، 2016 https://www.haaretz.co.il/news/politics/1.3115123
4. إسحق رايتر، مصدر سبق ذكره.

«لاهافا»: شرطة آداب ومنظمة التطرّف الإسرائيلي

كتب عبد القادر بدوي:

أبرزت الهبة الجماهيرية التي اندلعت مؤخراً في القدس المحتلة احتجاجاً على قرار الشرطة الإسرائيلية وضع حواجز عسكرية على مدخل باب العامود في المدينة المقدّسة الدور الكبير الذي تلعبه المنظمات الاستيطانية اليمينية العنصرية في التحريض ضد الفلسطينيين، وفي مساعي تهويد المدينة والقضاء على عروبتها. في هذا التقرير سنسلط الضوء على أحد أهم هذه المنظمات، منظمة «لاهافا» اليمينية المتطرفة. وهو الأمر الذي يندرج في إطار توجه الدراسات والمراكز البحثية المتخصصة لتناول ظاهرة الحركات والمنظمات الاستيطانية العنصرية والإرهابية العاملة في فلسطين التاريخية عموماً، والعاصمة المحتلة على وجه التحديد؛ ارتباطاً بما تتعرّض له المدينة المقدّسة من تهويد وقمع وإرهاب وتهديد تُمارسه الحكومة الإسرائيلية وأجهزتها الأمنية والشرطية، ومثلها المنظمات اليمينية المتطرفة التي تحظى بدعم وإسناد حكومي وشُرطي- مُضمر بالحدّ الأدنى- وتسعى من ضمن مساعٍ أخرى كثيرة، إلى القضاء على الوجود العربي في المدينة المقدّسة كما غيرها من المناطق في كل أنحاء فلسطين التاريخية، وذلك من خلال تحويل حياة الفلسطينيين في القدس المحتلة إلى «جحيم» لا يُطاق بحيث لا يُمكن الاستمرار بالعيش فيها، الأمر الذي يدفعهم في نهاية المطاف لمغادرة المدينة المحتلة، خصوصاً وأن ظروف حياة المقدسيين اليوم في أفضل حالاتها هي ظروف طاردة ومُنفّرة، وأقل ما يُقال عنها إنها تفتقر لأدنى شروط الحياة الآدمية؛ نتيجة غياب الأمن الشخصي والجماعي والشعور الدائم بالتهديد والإرهاب، بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية الصعبة والضرائب الباهظة التي أثقلت كاهل المواطن المقدسي في ظل غياب مشاريع الدعم والإسناد العربية والدولية.

تُعتبر منظمة «لاهافا» التي تردّد اسمها كثيراً عبر وسائل الإعلام، وخصوصاً كلّما تشتد وتيرة المواجهات في القدس بين الفلسطينيين والمنظمات الاستيطانية التي تدعو باستمرار إلى اقتحام الحرم القدسي الشريف ومحيطه وإقامة الطقوس التلمودية، إلى جانب الاعتداء الجسدي والمعنوي على الفلسطينيين المسلمين والمسيحيين المتواجدين فيه، إحدى أبرز المنظمات الصهيونية اليمينية المتطرفة التي تعمل وفقاً لأجندات استيطانية قومية متطرفة وعنصرية ضد العرب. وقد أسسها المتطرّف بنتسي (بن تسيون) غوفشتاين العام ١٩٩٩ بهدف منع ظاهرة «الزواج المختلط» ومحاربتها بشتّى الطرق والوسائل، إلى جانب «محاربة انصهار/ اندماج اليهود في الديار المقدّسة»!، وتعتبر إحدى أهم المنظمات اليمينية العنصرية التي تتبنّى خطاب الكراهية، قولاً وفعلاً، ضد العرب في المناطق المختلفة، وبالذات في مدينة القدس المحتلّة.

«لاهافا» هي الحروف الأولى من كلمات مقولة «لمنع الانصهار في الأرض المقدسة!» باللغة العبرية، وتعني في العربية «اللهب». وتحيل هذه العبارة إلى توجّه المنظمة الساعي لمحاربة ظاهرة «الزواج المختلط»؛ أي زواج الفتيات اليهوديات من غير اليهود، والعرب على وجه التحديد، بالإضافة إلى رفض انصهار «غير اليهودي» في حياة اليهود. ترفض هذه المنظمة بشكلٍ قاطع اندماج الفتيات اليهوديات في حياة العرب، سواءً بعلاقات غرامية، أو حتى من خلال الزواج؛ إذ تسعى المنظمة، إلى «إنقاذ الروح اليهودية» من خلال إنقاذ الفتيات اليهوديات من العرب قبل «تورّطهن» في هذه العلاقات، رسمية كانت أم غرامية، وإعادتهن إلى «الشعب اليهودي» قبل فوات الأوان، عملاً بالمقولة اليهودية «كل من يُنقذ روحاً واحدة من إسرائيل وكأنما يُنقذ العالم بأسره!».

في مقابلة مع غوفشتاين، مؤسس المنظمة ورئيسها الحالي، يرى بأن ظاهرة انصهار/ اندماج اليهود في الشتات لم تنتهِ هناك؛ بل موجودة أيضاً في «الأرض المقدّسة»، والهدف من تشكيل «لاهافا» هو الوصول إلى الآلاف من الفتيات وإنقاذهن، بالإضافة إلى تقديم الاستشارات والنصائح. وحول آلية عمل المنظمة، يقول غوفشتاين بأن المنظمة لا تنتظر مكالمة لكي تساعد الفتيات التي تنطبق عليهن شروط عمل المنظمة، بل يُبادر منتسبوها ونشطاؤها للوصول إليهن في أسرع وقت، وقد أنشأت المنظمة خطا هاتفيا يُمكن لأي يهودي أو يهودية الوصول إليه والتحدث مع أحد منتسبي المنظمة ووضعه في صورة الحالة وتعقيداتها، وبعدها يُترك الأمر للمنظمة التي تبدأ بحملة «استعادة» للفتاة بشتّى الطرق والوسائل. ويُضيف بأنه لا يوجد تعاون من الفتيات في معظم الحالات، ولا توجد رغبة لديهن بإنهاء العلاقة مع العرب، الأمر الذي يدفع المنظمة لتفعيل نشطاء، يُطلق عليهم داخل المنظمة «سَحَرَة»، مهمتهم هي ملاحقة الفتيات في كل الأماكن، كالمدرسة والشارع ومكان العمل لإقناعهن بضرورة العودة «لشعب إسرائيل»، حيث تتضمن هذه «المهمة» عملية توعية وشرح لماذا ينبغي قطع هذه العلاقات وما هو الثمن الذي سيُدفع نتيجةً لهذه العلاقة!، وبرأيه: «نحن لا نتنازل عن أي بنت لإسرائيل، ونتعامل مع كل فتاة كما لو كانت ابنتنا الوحيدة، وحتى لو كانت متزوجة من عربي بالفعل ولديهما أطفال مشتركون، فإننا نسعى لإقناعها وإعادتها إلى شعبها!». [١]

إن حدود عمل «لاهافا» لا تقتصر على العاصمة المحتلة، بل يُمكن التعرف عليها من خلال النشاط اليومي لهذه المنظمة في المناطق المختلفة، ولا سيما في مدينة القدس؛ إذ يعمل منتسبو المنظمة على تسيير دوريات لمراقبة حركة الفتيات اليهوديات والتأكد من الهوية القومية للمرافقين ومهاجمة العرب منهم، إلى جانب تكثيف الضغوطات على أصحاب المحال التجارية والمصانع التي تُشغّل يهوداً وعرباً كونها تزيد من فرص اختلاط، وبالتالي، تعارف اليهوديات على الشباب العرب، وهو الأمر الذي يزيد من احتمالية الارتباط والزواج، وتلجأ لهذا الأمر كوسيلة للضغط على أصحاب هذه المحال والمصانع لطرد العمال العرب. كما تتعرّض هذه المنظمة لسائقي السيارات المقدسيين الذين يتبيّن أنهم يُقلّون فتيات يهوديات خلال عملهم، والهدف من ذلك كلّه، هو تقليل فرص التعارف والاختلاط التي قد تُفضي إلى علاقات غرامية أو علاقة زواج بين الفتيات اليهوديات والشبّان العرب، وتُصدر هذه المنظمة باستمرار شهادات للمصانع والمحال التجارية التي لا تُشغّل عرباً في إطار تشجيع مبدأ «العمل العبري» في سياق عملها على الأرض، بشكل يحولها لأشبه بشرطة آداب يهودية في المناطق المنتشرة فيها.

كذلك فإن عمل المنظمة لا يقتصر على قطع العلاقة وإفشالها قبل أن تتطوّر، بل يستمرّ لفترة طويلة لضمان عودة «آمنة» للفتيات «للشعب اليهودي»؛ حيث تعمل المنظمة على توفير مساكن لبعض الحالات، والرعاية المادية كذلك، وهو الأمر الذي لا يُمكن القيام به لولا الدعم الذي يُقدّم لهذه المنظمة وأعضائها، وإن كان بصورة غير مباشرة، من قِبَل الحكومة الإسرائيلية؛ فقد أظهر تحقيق أجرته صحيفة «هآرتس» وجود ارتباط فعلي بين «لاهافا» ومنظمة «رحمة» التي تحظى بدعم حكومي يُقدّر بمئات آلاف الشواكل سنوياً، [٢] وهو الأمر الذي يجعل من وصول الدعم عبر الجمعيات المختلفة أكثر سهولة، خاصة في ظل التوجه بعدم دعمها بشكل علني. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحدّ؛ فنشاط المنظمة التخريبي والإجرامي الذي يصل إلى حدّ الاعتداء الجسدي والتهديد بالقتل وإطلاق الشعارات العنصرية الداعية لقتل العرب وغيرها من الخطابات والممارسات العنصرية يُشير لغياب رغبة جهاز الشرطة أو البُنى القضائية الإسرائيلية بمعالجة هذه الظاهرة وانتشارها بكثافة خلال العقد الأخير.

إجمالاً، إن هذه الأنشطة اليمينية العنصرية ضد العرب التي تصدر عن منظمات يمينية استيطانية عنصرية مثل «لاهافا»، لا يُمكن فصلها عن تلك المهام والسياسات المصمّمة والمهندسة حكومياً (حكومات يمينية استيطانية قومية متطرفة)، والساعية إلى تهويد المدينة المقدسة والقضاء على أي طابع عروبي فيها، وما تتضمّنه هذه العملية من مصادرة للبيوت والأراضي والملاحقات والتحريض على القتل والاعتداءات المتكررة في ظل غياب رادع حقيقي للجم إسرائيل ومخطّطاتها الاستيطانية التهويدية في الأراضي الفلسطينية، وفي العاصمة المحتلة على وجه التحديد.

هوامش:

1. مقابلة مع المدير التنفيذي لمنظمة «لاهافا» بنتسي غوفشتاين، الموقع الرسمي لمنظمة «لاهافا» على الشبكة، https://bit.ly/336Epgs (آخر مشاهدة 29.04.2021).
2. أوري بلاو وشاي غرينبرغ، «كهانا حي بشكل جديد». هآرتس، 07.05.2011، http://www.haaretz.co.il/misc/1.1173276 (آخر مشاهدة 29.04.2021).

«ورقة تقدير موقف» جديدة لـ«معهد متفيم»: ما هي عوائق وفرص «عملية السلام الإسرائيلي ـ الفلسطيني» في المرحلة المقبلة؟

كتب سليم سلامة:

كيف يمكن إخراج المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية المباشرة، الرامية إلى إبرام اتفاقية سلام دائم بين الطرفين، من جمودها المتواصل منذ سنوات طويلة، أو منذ انهيار مبادرة الوساطة الأخيرة التي قام بها وزير الخارجية الأميركي السابق جون كيري في العام ٢٠١٤، على وجه التحديد؟ بل، هل بالإمكان أصلاً إخراجها من حالة الجمود القاتل تقريباً بعد كل ما تعرضت له من انتكاسات وتدهور خطير خلال الأعوام الأخيرة تحديداً، في ظل وجزاء ما أغدقته إدارة الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، من دعم وإسناد، مادي ومعنوي، على حكم اليمين الإسرائيلي بقيادة بنيامين نتنياهو، وكل ما وفرته لهذا الحكم من غطاء دولي، حتى سادت قطيعة تامة بين الجانب الفلسطيني والجانبين الإسرائيلي والأميركي؟

هذان هما السؤالان المركزيان اللذان تحاول الإجابة عليهما «ورقة تقدير موقف» جديدة أعدّها معهد «مِتفيم» (مسارات)، «المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية»، وأصدرها في منتصف شهر نيسان الأخير في ضوء تطورات وتحولات رصدها باحثو المعهد خلال الفترة الأخيرة على الساحة الإسرائيلية الداخلية، كما على الساحتين الإقليمية والدولية أيضاً، ومن المتوقع أن تكون لها آثار وانعكاسات مهمة على واقع الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني وعلى محاولات تسويته وإنهائه. ذلك أنه ـ كما تقول «ورقة الموقف» ـ لا سبيل إلى البحث في «مستقبل عملية السلام الإسرائيلية ـ الفلسطينية» من دون الأخذ في الاعتبار هذه التطورات وبمعزل عما تنطوي عليه من تحديات وفرص. ومن بين هذه «التطورات» التي توليها «ورقة الموقف» أهمية خاصة: اتفاقيات التطبيع الجديدة بين إسرائيل وبعض الدول العربية، وتغيير الإدارة الحاكمة في الولايات المتحدة، والانتخابات الفلسطينية التي كان من المقرر إجراؤها خلال الفترة القريبة.

ترسم هذه الورقة خارطة المواقف والتوجهات الدولية بشأن دفع مفاوضات السلام الإسرائيلية ـ الفلسطينية قُدُماً في الظروف الراهنة، استناداً إلى سلسلة من لقاءات الحوارات السياسية التي أجرتها مجموعة من باحثي معهد «مِتفيم» خلال شهري شباط وآذار الأخيرين مع مجموعة من الدبلوماسيين والخبراء الأوروبيين، العرب والأميركيين ومع عدد من المسؤولين في الأمم المتحدة. ثم تعرض الورقة تحليلاً لهذه المواقف والتوجهات الدولية ومدى تأثير التطورات السياسية الأخيرة على المسار الإسرائيلي ـ الفلسطيني، تليه تبصرات وخلاصات بشأن الخطوات الممكنة والمرغوبة التي يستطيع المجتمع الدولي اتخاذها وقيادتها لصالح دفع عجلة هذه المفاوضات الثنائية المباشرة سعياً لبلوغ السلام الإسرائيلي ـ الفلسطيني المنشود.

جدير بالتنويه أن معدّ «ورقة الموقف»، د. ليئور لهرِس، زميل البحث في معهد العلاقات الدولية على اسم ليونارد ديفيس في «الجامعة العبرية» في القدس ومدير «برنامج تطوير السلام الإسرائيلي ـ الفلسطيني» في معهد «متفيم» وأحد مندوبي المعهد الثلاثة الذين شاركوا في اللقاءات والحوارات المذكورة (الآخران هما: د. نمرود غورن، مدير المعهد، والباحثة فيكتوريا سولكوفيتش)، حرص على الإشارة إلى أن تلك الحوارات السياسية جرت وفق «قاعدة تشاتام هاوس»، وهو النظام المستخدَم في المناظرات والمناقشات السياسية التي قد تكون موضع جدل، وذلك لتمكين المشاركين في هذه المناظرات والمناقشات من التستر على هوياتهم الحقيقية، سواء أسمائهم الشخصية أو أسماء الجهات التي يمثلونها، بغية تشجيع العديد من الأشخاص على التصريح بأقوال وآراء قد تتناقض مع ما يصرحون به في العلن أو مع المواقف الرسمية التي تعتمدها الجهات الرسمية التي يمثلونها. ولذلك، لم تشمل الورقة أسماء المشاركين أو مقتبسات مباشرة مما أدلوا به خلال تلك اللقاءات.

المجتمع الدولي «يستعيد إجماعه» بالإدارة الأميركية الجديدة!

حملت «ورقة الموقف»، التي نقدم هنا عرضاً لأبرز ما ورد فيها، عنواناً رئيسياً في مركزه التساؤل التالي: «إلى أين نحن سائرون، من هنا؟» في ضوء «السجال الدولي حول مستقبل عملية السلام الإسرائيلية ـ الفلسطينية»، ثم حاولت تلمس طريق الإجابة عليه من خلال عشرة عناوين فرعية هي التالية: ١. مقدمة؛ ٢. المجتمع الدولي: صحوة ما بعد عهد ترامب؛ ٣. تحويل اتفاقيات التطبيع إلى رافعة؛ ٤. إدارة بايدن: العودة إلى الإجماع الدولي؛ ٥. عملية السلام، إلى أين؟؛ ٦. الرباعية: العرض الوحيد المتوفر؛ ٧. الانتخابات في السلطة الفلسطينية والمصالحة الداخلية: نقطة تحوّل؟؛ ٨. إسناد الفعاليات السلمية في المجتمع المدني؛ ٩. قرار المحكمة الدولية في لاهاي؛ ١٠. خلاصة.

تنطلق الورقة من التلخيص القائل بأن عهد ترامب في الرئاسة الأميركية تميز بالمشاحنات والخلافات الدولية، وخصوصاً بين الولايات المتحدة وأطراف دولية مختلفة، في كل ما يتعلق بالصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، وخصوصاً على خلفية اعتماد الإدارة الأميركية بقيادة ترامب خطاً سياسياً «شكّل خروجاً واضحاً عن الموقف الأميركي التقليدي وعن الإجماع الدولي في جملة من القضايا، في مقدمتها القدس والمستوطنات»؛ وهو ما استدعى تحركات دولية مختلفة، قامت بها جهات دولية بارزة، في معارضة هذا النهج ومقاومته سعياً إلى تكريس المبادئ الدولية المقبولة بشأن الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني وآفاق تسويته، وعلى رأس هذه المبادئ الالتزام التام والصارم بالقرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، بقواعد وأحكام القانون الدولي وبالأسس المتفق عليها، وفي مركزها بالطبع «حل الدولتين للشعبين».

هذا الخلاف بشأن هذه القضايا، بما أثاره من توتر على الساحة الدولية، كان في صلب الحراك الدولي خلال عهد ترامب، وهو ما يفسر حالة الانفراج التي شهدها المجتمع الدولي وعبر عنها ممثلون دوليون رسميون في أعقاب تغيير الإدارة الأميركية وعودة الولايات المتحدة إلى حظيرة ما اعتبروه «الإجماع الدولي بشأن الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني»؛ الأمر الذي «أعاد المجتمع الدولي إلى رشده عقب رحيل إدارة ترامب».

إضافة إلى هذا، تشير الورقة إلى أن «ثمة شعوراً لدى المجتمع الدولي الآن بأنه استطاع الصمود في الامتحان وتجاوز التحديات التي وضعتها الإدارة الأميركية السابقة أمامه، إلى جانب الشعور بحصول تحسن ملحوظ في الوضع الدولي عما كان عليه قبل سنة واحدة فقط ـ تبدد القلق الدولي العميق من النوايا الإسرائيلية، المدعومة أميركياً، بضم أراض فلسطينية إلى السيادة الإسرائيلية، ثم استئناف التنسيق الأمني والمدني بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بعد تجميده على خلفية نوايا الضم».

في ضوء هذه التطورات والمستجدات، الإيجابية في تقييم «ورقة الموقف»، ثمة «عزم دولي واضح على استغلال الظروف الجديدة التي نشأت في أعقاب تبدل الإدارة الأميركية لتنفس الصعداء والتفكير ملياً بشأن وجهة التقدم في المرحلة المقبلة»، رغم أن «لا إشارات تدل على أن ثمة مبادرة سياسية جديدة قد تُطرح على الصعيد الدولي في المدى المنظور للدفع نحو تسوية الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني والتوصل إلى حل نهائي له».

رغم أن الورقة تشدد على أن تصريحات وبيانات مختلفة صدرت منذ تولي الرئيس جو بايدن دفة القيادة في الولايات المتحدة قد «حملت بشرى عودة الإدارة الأميركية إلى حظيرة الإجماع الدولي في مسألة الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني»، وهو ما «انتبه إليه وباركه أيضاً كثيرون من اللاعبين الدوليين، وخاصة الأوروبيين والعرب»، إلا أنها تسجل في المقابل «حقيقة أن الانطباع المتولد على المستوى الدولي هو أن الإدارة الأميركية الجديدة لا تضع هذا الصراع في درجة عالية من سلم أولوياتها ولا تبدو معنية باتخاذ خطوات عملية بشأنه خلال الفترة الزمنية القريبة»؛ وهو ما يُفهم من أن «الإدارة الجديدة لم تعيّن مندوباً خاصاً عنها للصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، بل اكتفت بتكليف مسؤولين من وزارة الخارجية الأميركية بمتابعة الموضوع». معنى هذا، في تفسير ورقة الموقف، أن «القضية الفلسطينية لا تشغل بال الإدارة الأميركية الجديدة ولا تشكل جزءاً أساسياً من برنامج عملها للفترة المقبلة باعتبارها قضية ملحة تتطلب تدخلاً وحلاً فوريين»، كما «لا يبدو أن هذه الإدارة تعتزم استثمار موارد وجهود سياسية جدية في هذا المجال خلال الفترة القريبة».

ضمن هذا التحليل، ترى «ورقة الموقف» إن الإدارة الأميركية الجديدة تلمح لزميلاتها في العالم بأنها «في حاجة إلى بعض الوقت لتنظيم أمورها وتشكيل الطاقم الذي ستوكل إليه مهمة معالجة هذه القضية بمنظور استراتيجي»، في الوقت الذي تتخبط فيه إسرائيل بأزمتها السياسية ـ الحزبية الداخلية التي تجرّ بها من جولة انتخابية إلى أخرى دون أن يكون في الأفق ما يبشر باحتمال الخروج الجدي والنهائي من هذا المأزق في المدى المنظور، الأمر الذي يلقي بظلاله، أيضاً وبصورة طبيعية، على أية محاولات أو خطوات أميركية يمكن أن تخرج إلى حيز التنفيذ خلال الفترة القريبة القادمة.

يُضاف إلى هذا كله، حقيقة أن في إدارة بايدن ذاتها عدداً كبيراً من المسؤولين السياسيين الذين أشغلوا وظائف مختلفة في إدارة الرئيس باراك أوباما وكانوا ضالعين في معالجة الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، ما يعني أنهم يعرفون تفاصيله جيداً كما «يعرفون، أيضاً، جميع الإخفاقات التي منيت بها مبادرات الوساطة المختلفة التي أُطلقت خلال تلك الفترة»، من جورج ميتشل حتى جون كيري، ولذلك فهم «لا يتعجلون الآن في تشجيع الرئيس بايدن على خوض مغامرة أخرى جديدة من دون تحضير واستعداد كافيين ومن دون توفر الشروط اللازمة والمناسبة»، ناهيك عن أن «هؤلاء جميعاً يعون حقيقة أن الإدارة الجديدة معنية جداً بالفصل بين مسألة المشروع النووي الإيراني والقضية الفلسطينية، مع تركيزها بصورة كبيرة على إيران الآن، باعتبارها القضية الأكثر أهمية وإلحاحاً، من خلال اتصالات وحوارات تجريها مع إسرائيل وغيرها من دول الشرق الأوسط، بمعزل تام عن القضية الفلسطينية»، كما تقول الورقة.

يرتبط هذا التوجه السياسي، أيضاً، برغبة الإدارة الأميركية الجديدة في «الامتناع، قدر المستطاع، عن الوقوع مرة أخرى في مطب الأزمة الحادة في العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، مثلما حصل بين إدارة باراك أوباما وحكومة بنيامين نتنياهو»، بالرغم من أن ثمة أحداثاً وتطورات قد تحصل على صعيد الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني من شأنها «أن تدفع الإدارة الأميركية إلى تكثيف تدخلها، بكل قوة وبصورة اضطرارية تماماً». من بين هذه «الأحداث والتطورات» التي توردها «ورقة الموقف» في الحسبان: قرار المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي الشروع في إجراء تحقيق ضد دولة إسرائيل ومسؤولين رسميين فيها، حاليين أو سابقين، عسكريين أو مدنيين، بشبهات ارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية.

من جانب آخر، تلفت الورقة الانتباه إلى أن «السياسة الأميركية في عهد الإدارة الجديدة تتلخص، في هذه المرحلة، في إعلان التأييد لحل الدولتين وتجديد الالتزام به، إلى جانب تأكيد الرغبة في استئناف عملية السلام الإسرائيلية ـ الفلسطينية ومساعٍ فعلية، تجسدت في خطوات عملية، لترميم العلاقات مع القيادة الفلسطينية، في أعقاب الأزمة التي نشأت وتعمقت في عهد إدارة ترامب». وقد تحدثت وسائل إعلام أميركية ودولية عن «مذكّرة سياسية داخلية أعدتها الإدارة الجديدة تتمحور حول استئناف العلاقات مع القيادة الفلسطينية» تضمنت حديثاً عن «تراجع عن خطوات اتخذتها إدارة ترامب وافتتاح ممثلية أميركية في المناطق الفلسطينية، في إثر إغلاق إدارة ترامب القنصلية الأميركية في القدس»، إلى جانب تأكيد «دعم حل الدولتين على أساس حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، مع تبادل مناطق بصورة متفق عليها»، وهو ما قد يعني عودة الإدارة الجديدة إلى نهج إدارة أوباما والتنصل من نهج إدارة ترامب في كل ما يتعلق بالصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني ومركّباته.

جمود، تردد وفرص كامنة

الخلاصة الأبرز التي تسجلها «ورقة الموقف» هذه من حصيلة استعراض السجالات والمواقف الدولية المستجدة فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، ثم من تحليل هذه المواقف، هي «استمرار المنحى السائد منذ بضع سنوات ـ استمرار التراجع في أهمية هذا الموضوع/ الصراع على جدول الأعمال الدولي»! فالمجتمع الدولي يحدد قضايا وأزمات أكثر اشتعالاً وملحاحية في أنحاء العالم المختلفة عموماً، وفي الشرق الأوسط خصوصاً. وقد تعزز هذا الشعور كثيراً على خلفية الأزمة الدولية التي فرضتها جائحة كورونا التي استرعت انتباه العالم بأسره خلال السنتين الفائتتين.

مع ذلك، ثمة أوساط وجهات كثيرة في العالم تعتبر أن اتفاقيات التطبيع التي توصلت إليها إسرائيل مع عدد من الدول العربية خلال العام الماضي، إضافة إلى تغيير الإدارة الأميركية، تشكل فرصة جيدة لاستئناف الجهود السياسية الرامية إلى دفع عجلة السلام الإسرائيلي ـ الفلسطيني؛ رغم أن ثمة اتفاقاً شبه إجماعيّ على الصعيد الدولي على أن الفرصة لإحداث اختراق نحو التوصل إلى تسوية نهائية واتفاقية سلام دائم هي ضئيلة جداً، إن لم تكن معدومة تماماً، في واقع الظروف السياسية الراهنة في كل من إسرائيل (في ظل أزمتها السياسية المتواصلة) والسلطة الفلسطينية (في ظل الانقسام الفلسطيني الداخلي والانتخابات الفلسطينية المؤجلة). تُضاف إلى هذا أيضاً التجربة المريرة التي راكمها المجتمع الدولي عبر محاولات عديدة ومتكررة أطلقها في هذا الاتجاه وتجسدت في مبادرات سياسية/ سلمية كان مصيرها الفشل والانهيار التامين.

بناء على ذلك، يبدو أن الأطراف الدولية الرائدة في مسألة الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني والتي بالإمكان التعويل عليها وعلى دورها ليست معنية، أو غير متحمسة على الأقل في هذه المرحلة، بإطلاق مبادرات سياسية جديدة وجدية سعياً إلى تحقيق تسوية سلمية نهائية، وإنما هي أكثر ميلاً إلى تركيز جهودها على الدفع بخطوات عملية على أرض الواقع قد يكون في مقدورها تعبيد الطريق من جديد لاستئناف العملية السلمية في مرحلة لاحقة، كما يكون في وسعها، أيضاً وبالتوازي، منع حصول تدهور جدي ومنع خطوات قد تجعل حل الدولتين أمراً مستحيلاً وغير قابل للتطبيق، إطلاقاً.

ورغم أن الصورة الحالية، في اللحظة الزمنية الراهنة، لا تشي بأن لدى المجتمع الدولي أي شعور بضرورة الاستعجال في اتخاذ خطوات سياسية جدية، إلا أن من شأن تطورات محددة على ساحة الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني أن تُحدث تغييراً فورياً في الصورة، حدّ الانعطاف الفجائي، الذي يمكن أن يدفع اللاعبين الدوليين، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة، إلى التدخل الطارئ والفوري في مجريات الصراع. ومن الملاحظ ـ كما تنوه الورقة ـ أن المجتمع الدولي يبحث عن أفكار خلّاقة للدفع نحو إحداث اختراق، وثمة انفتاح لديه للإصغاء وسماع مقترحات جديدة حول آفاق العمل وإمكانياته، إلى جانب استعداد حقيقي لاتخاذ خطوات متعددة الأطراف تقوم على التعاون بين لاعبين مختلفين. وإضافة إلى ذلك، ثمة شعور سائد لدى المجتمع الدولي بأنه بعد سنوات طويلة من الجمود والطريق المسدود على الساحة الإسرائيلية ـ الفلسطينية، وكذلك على الساحتين الداخليتين في كلا الجانبين، فإننا على عتبة مرحلة حبلى بالتغيرات والتطورات المختلفة سواء على الصعيد المحلي الداخلي، الإقليمي أو الدولي، التي سيكون لها تأثير عميق على الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، ستحتّم تعديل وملاءمة أنماط العمل السياسي وستخلق، ربما، فرصاً وأدوات جديدة في كل ما يتصل بالجهود لتحقيق تسوية سياسية نهائية بين الطرفين.

وقائع الاحتلال والفصل والتمييز: بندقية تقطع الطريق إلى القدس. (أ.ف.ب)

صدر حديثاً

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

الأراضي المُفرغة

جغرافيا قانونية لحقوق البدو في النقب

ترجمة: ياسين السيد

التلوث في إسرائيل: مشهد من النقب.

خطتان إسرائيليتان «فجائيّتان» للطاقة البديلة.. لماذا تصفهما جهات مختصة وناشطة بأنهما «مهزلة مُحرجة»؟

كتب هشام نفاع:

استغرب كثيرون من الإعلان المفاجئ لوزارة حماية البيئة الإسرائيلية عن إشهار اقتراح قانون المناخ، أواسط نيسان ٢٠٢١ الماضي، خصوصاً أن منظمات وجهات مدنية وأكاديمية وبحثية تنشط وتكتب وتنشر من سنين عن الكوارث البيئية المحتملة، الناجمة عن استمرار دولة إسرائيل الرسمية اعتماد سياسات وتطبيق ممارسات ملوّثة للبيئة فيما يتعلق بأنواع الطاقة المستخدمة، وبالذات عدم تطوير بدائل للطاقة الملوّثة مؤلفة من الطاقة النظيفة أو الخضراء. ومما يتراكم ويظهر حتى الآن، فالإعلان جاء لضرورات «تكتيكية جارية» أكثر منه تعبيراً عن انقلاب مفهومي وسياسي في أروقة الحكم.

تكتب الوزارة على موقعها أن «دولة إسرائيل تنضم إلى عدد من الدول المتقدمة في العالم، حيث تنشر وزيرة حماية البيئة غيلا غمليئيل (الليكود) لأول مرة قانونا مناخيا شاملا يتضمن تحديد الأهداف الوطنية، وتشكيل لجنة خبراء مستقلة لمرافقة معالجة الحكومة للقضية وإنشاء آليات للإبلاغ والمراقبة». وفي تصريح منسوب للوزيرة: «أزمة المناخ والضرر الناجم عنها هي حقيقة لا جدال فيها اليوم بين الخبراء والعلماء. والتغير المناخي الكبير في العقود الأخيرة هو نتيجة ناجمة عن النشاط البشري، وخصوصا حرق الوقود الكربوني». وهي تصف المشروع بأنه «قانون مناخ إسرائيلي يرسخ الأهداف الوطنية للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ويتعامل مع التكيف المطلوب لتغير المناخ، والآثار الناتجة عنه وأضراره. اليوم نحمي الجمهور وصحته ورفاهيته من عواقب أزمة المناخ، ولا سيما الأجيال القادمة. معاً، سنقود إسرائيل إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية بموجب اتفاقية المناخ، وأدعو وزراء الحكومة المعنيين لإلقاء نظرة جريئة على الواقع، نفهم أننا في حالة طوارئ وندعو لدعم قانون المناخ الذي نقوده».

وفقا للتصريح الرسمي فإن الغرض من القانون هو إنشاء إطار شامل لمواجهة دولة إسرائيل لأزمة المناخ، مع التركيز على جانبين رئيسيين للرد المطلوب على المستوى الوطني: (١) منع وخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري: منع تفاقم عمليات أزمة المناخ ينطوي على انتقال تدريجي إلى اقتصاد منخفض الكربون - وهي خطوة يمكن القيام بها من خلال التنمية الاقتصادية من خلال البدائل القائمة على الطاقة المتجددة. (٢) تعزيز التأهب لآثار أزمة المناخ والأضرار: يهدف العمل على هذه المستويات إلى حماية الجمهور وصحته ورفاهه من عواقب أزمة المناخ، ولا سيما الأجيال القادمة التي سيتعين عليها التعامل مع توقع تفاقم التغير المناخي. يهدف التحضير إلى تعزيز التنمية المستدامة للمجتمع والبيئة في إسرائيل، بما في ذلك الموارد الطبيعية والنظم البيئية والتنوع البيولوجي.

يحدد مشروع قانون المناخ الجديد «هدفاً وطنياً لتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بحلول العام ٢٠٣٠، والتي بموجبه سيتم تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة ٢٧٪ على الأقل مقارنة بكمية انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي تم قياسها في العام ٢٠١٥. وفي العام ٢٠٥٠، سيتم تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة ٨٥٪ على الأقل قياساً بالعام ٢٠١٥. في العقد المقبل، نظراً لتوافر تقنيات مختلفة، بما في ذلك إنتاج وتخزين الطاقة التي لا تنطوي على انبعاثات غازات الدفيئة، سيكون هناك مجال لإعادة تقييم أهداف الخفض لتحقيق مزيد من التخفيض وتحديد أهداف أكثر طموحاً».

سر هذا التوقيت المفاجئ كالرعد في ذروة الصيف

عبّر عن الاستغراب المُشار إليه في صفوف من ينشطون في القضية منذ سنين، أحد الكتّاب المتخصصين والمثابرين في قضايا البيئة، تسفرير رينات. ويقول في مقال نشرته صحيفة «هآرتس» أن وزارة حماية البيئة، التي تتولاها الوزيرة غمليئيل وزّعت على الوزارات الحكومية والجمهور مشروع قانون المناخ الذي يحدد هدف خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة ٨٥٪ بحلول منتصف القرن. بالتزامن، قدمت وزارة الطاقة، التي يتولاها الوزير يوفال شتاينيتس (الليكود)، خطتها الخاصة والتي بموجبها سيتم خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من إنتاج الطاقة بنسبة ٨٠٪ بحلول منتصف القرن. لم يكن أي تنسيق أو تعاون بين الوزارتين في الأشهر الأخيرة، مما أسفر عن خطط بدرجة تنسيق جزئية للغاية.

لقد وصف ناشطون من الحركات والمنظمات البيئية إعلان غمليئيل بأنه «مهزلة محرجة» وأضافوا أن الخلاف بين الوزارتين يؤدي «لذرّ الرماد في عيون الجمهور». أما تفسير هذا التوقيت المفاجئ كالرعد في ذروة الصيف، لإشهار خطتين حكوميتين وليس خطة واحدة فقط في قضيّة لم تظهر فجأة بل متقادمة وشديدة التعقيد، فهو أن تعميم مشروع قانون المناخ (من وزارة البيئة) وتقديم خطة وزارة الطاقة، جاءا قبل أيام قليلة من مؤتمر المناخ الذي دعا إليه الرئيس الأميركي جو بايدن بحضور قادة من ٤٠ دولة. عُقد المؤتمر بشكل افتراضي يوم الخميس ٢٢ نيسان الماضي، بالتزامن مع اليوم العالمي للكرة الأرضية. الهدف المعلن للاجتماع هو تعزيز التزام دول العالم بالحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وصولا إلى مؤتمر المناخ العالمي الذي سيعقد بعد نحو ستة أشهر في بريطانيا. رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو كان قد دعي لاجتماع بايدن للتحدث عن سياسة المناخ الإسرائيلية، ولهذا السبب جاء الإعلان عن خطتين فقط قبل أيام من ذلك، كما يُستنتج.

يعلّق الكاتب رينات ساخراً: بدلاً من اتخاذ موقف متماسك ومتفق عليه، تلقى رئيس الحكومة موقفين من وزارتي الطاقة والبيئة اللتين يوجد بينهما عدد غير قليل من الخلافات. ويتابع: فشلت وزارتا الطاقة والبيئة في الأشهر الأخيرة في التوصل إلى اتفاقيات بشأن تحديد أهداف طويلة الأمد لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. حتى الآن، من المتوقع أن تنشأ خلافات بشأن قضايا مثل نطاق توليد الكهرباء من الغاز الطبيعي، والتي تهتم وزارة حماية البيئة في الحد منها، وكيفية تطوير البنية التحتية للطاقة المتجددة. موقف وزارة الطاقة هو أنه لا يكفي استخدام الأسطح والمباني لتوليد الطاقة الشمسية، كما تدعي وزارة حماية البيئة، وستكون هناك حاجة لمئات الآلاف من الدونمات للوصول إلى الأهداف المطلوبة بحلول منتصف القرن. لكن وزارة الطاقة أعلنت وللمرة الاولى الاتفاق المبدئي على شراء الكهرباء من الطاقات المتجددة الأردنية. في هذا البلد، النقص في المساحات المفتوحة أقل حدة، ويمكن استغلالها لتوليد كمية كبيرة من الكهرباء بواسطة الشمس.

حقيقة ما تحدّث عنه نتنياهو في ضوء الوقائع

لكن، كالمتوقّع، فإن ازدواجية التخطيط الحكومي لمواجهة قضيّة بحجم الخطر البيئي الناجم عن الطاقات الملوّثة او القذرة، ليست مسألة قادرة على جعل بنيامين نتنياهو يتلعثم! وخلافاً لكافة المعطيات والأبحاث المثبتة والمحكّمة علمياً، زعم رئيس الحكومة الإسرائيلية في اجتماع بايدن، بأن إسرائيل هي من الدول الرائدة في مجال إنتاج الطاقة منخفضة التلوث. وتعهد بوقف إنتاج الطاقة عن طريق إحراق الفحم الحجري في غضون ٤ سنوات أي حتى العام ٢٠٢٥، وبزيادة توليد الطاقة الشمسية ليشكل ثلث إنتاج الكهرباء حتى نهاية العقد الحالي (٢٠٣٠)، مشيراً إلى أن إسرائيل زادت من استخدامها للطاقة من هذا المصدر من ٢٪ إلى ١٠٪ في السنوات الخمس الأخيرة.

نتنياهو وضع أهدافاً عالية الطموح والتحدّي، فقال إن إسرائيل ستستخدم الطاقة المستجدة فقط بحلول العام ٢٠٥٠، وإن المئات من الشركات الإسرائيلية الحديثة تركز على إيجاد حلول لهذا التحدي وإنه يتم استثمار مليارات الدولارات في هذه الشركات سعيا إلى تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى أدنى مستوى ممكن. ولم ينسَ طبعاً استغلال ما يسميه «اتفاقيتي السلام مع كل من البحرين والإمارات» مشيراً إلى أهمية التعاون مع «الدول الصديقة في الخليج» في تطوير فرع الطاقة البديلة وهذه بشرى خير للمنطقة وللعالم، على حد تعبيره. ملاحظة: لقد ذكر نفس الأقوال تقريباً في كانون الأول ٢٠٢٠، خلال اجتماع تحضيري لمؤتمر المناخ الدولي الذي يُعقد في بريطانيا.

لكن الحقائق تبدو مختلفة بعض الشيء. كما سبق أن كتبتُ هنا، فإن الترويج الدعائي والمديح الذاتي يصطدمان بحقائق أخرى. حقائق لا توردها جهات أجنبية ولا منظمات بيئية ولا حقوقية، بل مؤسسة دولة رسمية هي مراقب الدولة الإسرائيلية. وبالفعل، فقد كتب في تقرير أصدره في خريف ٢٠٢٠، بعنوان «تطوير مصادر الطاقة المتجددة، وتقليل التعلّق بالوقود»، أن «دولة إسرائيل وضعت أهدافاً طويلة المدى لمجال توليد الكهرباء من الطاقات المتجددة ولتوسيع استخدام السيارات الكهربائية. ولكن تظهر نتائج الفحص أن هناك حواجز تجعل من الصعب تحقيق هذه الأهداف. وقد يؤدي الفشل في تحقيق الأهداف إلى إلحاق ضرر لا يمكن تفاديه بمجال الطاقة، والمنافع البيئية والاقتصادية الناجمة عن استخدام الطاقة المتجددة والسيارات الكهربائية، بالإضافة إلى الضرر الذي سيلحق بالالتزامات الدولية للحكومة».

وقال: في العام ٢٠١٠، نشرت وزارة البنى التحتية، الطاقة وموارد المياه الإسرائيلية، ورقة وضعت فيها هدفاً أنه بحلول العام ٢٠٢٠، ستصل نسبة استهلاك الطاقة المستغلة من مصادر متجددة إلى ١٠٪ من مجمل الطاقة التي يتم إنتاجها في إسرائيل. لكن الأرقام ما زالت بعيدة عن الهدف. بموجب الاتفاقيات الدولية، تعهدت دولة إسرائيل بالمشاركة في الجهد العالمي لتحقيق الأهداف الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغير المناخي، وتم التعبير عن التزام إسرائيل، من بين أمور أخرى، في تحديد أهداف لتنجيع الطاقة. ولهذه الغاية، سنّت الدولة قوانين وأنظمة وعدة قرارات تنفيذية تضمنت تخصيص ميزانيات كبيرة. ولكن الدولة، كما يتابع التقرير، فشلت في تحقيق أهداف التنجيع التي حددتها لنفسها، ففي العام ٢٠٢٠ كان معدل تنجيع الطاقة في إسرائيل أقل من نصف الهدف الذي تم تحديده.

ناشطون: الوقائع على الأرض تفرضها صناعات الطاقة الملوّثة

أورد المراقب بعض مضامين الرؤى العلمية المعتمدة والتي تتخذها الحكومة، على مستوى التصريح الرسمي على الأقل، مرجعية لها. ومنها أن تنجيع الطاقة هو المفتاح لضمان اقتصاد طاقة في المستقبل يكون آمنا وموثوقا ورخيصا ونظيفا، يساهم في توفير التكاليف وتحسين نوعية الحياة، والحد من تلوث الهواء وتلويث مصادر المياه، وعلى المستوى الوطني - تقليل العبء الاقتصادي والاعتماد على واردات الطاقة وتعزيز استقلال الطاقة في الاقتصاد الإسرائيلي. وجد التقرير، من بين أمور أخرى، أنه على الرغم من أن هدف تنجيع الطاقة المحدد في إسرائيل العام ٢٠٠٨ للعام ٢٠٢٠ كان ٢٠٪، فإن التخفيض الفعلي كان ٧,٥٪ فقط. كذلك، فإن ٤٧٪ من الوزارات الحكومية لم تبلغ وزارة الطاقة عن شكل وتوزيعة استهلاكها للطاقة و٤٤٪ من السلطات المحلية لم تبلغ الوزارة بشكل وتوزيعة استهلاكها للكهرباء في ٢٠١٨، كما يقتضي القانون والأنظمة القانونية.

وجد التقرير أيضاً أن الزيادة في حجم إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة في اتجاه إيجابي، لكن الفحص المقارن للأهداف المحددة – ٥٪ من إجمالي الطاقة المركبة في ٢٠١٤ و ١٠٪ من إجمالي الطاقة المركبة في ٢٠٢٠ - يظهر فجوات ٥٨٪ و ٥٠٪ على التوالي. وعموماً، فيما يتعلق بالخطة الشاملة لاقتصاد الطاقة: هناك وثيقة سياسة حول «أهداف اقتصاد الطاقة» للعام ٢٠٣٠ ولكن لا توجد خطة شاملة لاقتصاد الطاقة نفسه.

الجدير بالتنويه أن هذا التقرير الرقابي لا يتحدث عن ماضٍ بعيد، بل عمّا لا يزال جارياً، وهو صدر أصلا قبل نحو نصف سنة. من هنا، فالنقد الذي توجهه جهات ناشطة يلتقي مع هذا النقد الرسمي. فالفرع الإسرائيلي لمنظمة «غرينبيس»، التي تعرّف دورها بـ«نحن ندافع عن مجتمعاتنا في كافة أنحاء العالم ونحمّل الدول والشركات المسؤولية التي تقع على عاتقهم»، علّق على هذه التحرّكات الحكومية الإسرائيلية بالقول إن «نشر مذكرة قانون المناخ مهزلة محرجة. طالما أن النشاط الحكومي مشلول والكنيست لا يعمل، فإن هذا البيان يصبح خالياً من الأهمية العملية. علاوة على ذلك، فحقيقة أن الوزارات الحكومية تنشر خططاً مختلفة حول الموضوع نفسه، يبدو وكأنه لا أكثر نقاش سياسي بين الوزير شتاينتس والوزيرة غمليئيل. وبينما يذرّ الوزيران الرماد في أعين الجمهور، تفرض صناعة الوقود الأحفوري الوقائع على الأرض وتروّج بالتناغم مع وزارات الحكومة، مشاريع الغاز والنفط المدمرة للبيئة والمناخ والصحة العامة».

أما «الحركة الخضراء» الإسرائيلية فقد عقّبت فيما يتعلق بمشروع قانون المناخ بأنه «فعل علاقات عامة جوفاء وفارغة. الحكومة الإسرائيلية فشلت في معالجة قضية أزمة المناخ وتضعها في آخر سلّم أولوياتها. وفي حين أنه في كثير من البلدان، بما في ذلك أوروبا والولايات المتحدة، تحظى هذه القضية بالأولوية القصوى، يضع مشروع القانون الحالي أهدافاً ذات سقف أقل بكثير من الأهداف التي حددتها الدول الأخرى، ولا توجد هناك خطة منظمة للترويج لها، مما يقود إلى الاستنتاج بأن هذه مجرّد بيانات فارغة!».

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY
محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية